WANA INSTITUTE

إنترناشونال ألرت

الجندر والمناخ والترابط
تبيان الصلات بين تغيُّر المناخ والأمن البشري والجندر في الأردن

ورقة بحثية

التمويل من قِبَل:

Sida
SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY

حول إنترناشونال ألرت

تعمل منظّمة إنترناشونال ألرت مع هؤلاء الذين تضرّروا مباشرةً نتيجة النّزاع في سبيل بناء سلام دائم. نحن نصبّ جهودنا على حلّ الأسباب الجذريّة الكامنة خلف النّزاع، إذ نجمع معاً أناساً من المشارب كافّة. فنلتمّ، انطلاقاً من القاعدة الشعبيّة ووصولاً إلى المستوى السياساتيّ، كي نبني السلام على صعيدٍ يوميٍّ.

www.international-alert.org

حول معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA

يُعدّ معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA مؤسسة فكرية غير ربحية ومركز أبحاث يُعنى بالسياسات، ومقره العاصمة الأردنية عمان. يهدف معهد WANA إلى العمل على تعزيز الإنتقال إلى سياسات وبرامج ترتكز على الأدلة لمعالجة تحديات التنمية والتحديات الإنسانية التي تواجهها منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. يطمح معهد WANA أن يكون مصدراً موثوقاً للمعلومات والأدلة والآراء، وأن يفتح أبواب النقاش أمام رواد البحث وصنّاع القرارات في المنطقة في مجالات العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة والأمن الإنساني.

www.wanainstitute.org

شكر وتقدير

قام بتأليف هذه الورقة البحثية الدكتور مجد النبر والمهندسة ريم الحدادين والمهندس سامر فاخوري من معهد غرب آسيا وشمال أفريقا WANA بالتعاون مع روث سيمبسون من إنترناشونال ألرت. يودّ الباحثون أن يشكروا كاميل ماركيت وجيسيكا هارتوغ من إنترناشونال ألرت. كما تتقدّم إنترناشونال ألرت ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقا WANA بالشكر من المساهمين في البحث لمشاركتهم أفكارهم وخبراتهم. أخيراً، تخصّ إنترناشونال ألرت ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقا WANA بالشكر الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA التي دعمت إطلاق المشروع وإصدار هذه الورقة البحثية.

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA.

تم النشر في حزيران/يونيو ٢٠٢٣

© إنترناشونال ألرت/معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ٢٠٢٣. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاستعادة البيانات، أو نقله بأي شكل من الأشكال وأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية، أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نسبه كلّياً إلى المصدر.

الترجمة إلى اللغة العربية: منال مفرّج
التصميم: راسيل إسحق
صورة الغلاف الأمامي: ©EcoPeace Middle East

الجندر والمناخ والترابط

تبيان الصلات بين تغيُّر المناخ والأمن البشري والجندر في الأردن

المحتويات

المقدّمة ٣

المنهجية المُتَّبعة ٤

الأردن وتغيُّر المناخ ٥

المناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري ٧

وضع إطار للمناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري ٧

أهمية تطبيق معيار جندري ٨

تغيُّر المناخ والترابط الاجتماعي ومرونة المجتمع ٨

مناهج وأدوات الترابط الاجتماعي كسبلٍ مُحتمَلة لتحقيق مرونة تراعي الجندر في الاستجابة لتغيُّرِ المناخ ١٣

التوعية البيئية القائمة على الدين ١٣

فرص العمل الصديقة للبيئة ١٤

الخاتمة ١٨

التوصيات ١٩

المراجع ٢١

المقدّمة

إنّ الأردن من أكثر البلدان في العالم التي تعاني من صعوبة الوصول إلى موارد المياه، لذلك هو معرَّض بشكل خاص للمخاطر الطبيعية المرتبطة بموارد المياه، كالفيضانات وتغيُّر المناخ.[١] لا يزال التفاعل الوثيق بين موارد المياه وتغيُّر المناخ يفاقم التحدّي المتمثّل في شحّ المياه الضرورية للزراعة والمدن والشركات والنظم الإجتماعية،[٢] ويُحدِث آثاراً سلبيةً على البلد وشعبه الذي سبق أن تجاوز سلسلة صدمات شملت أزمات ونزاعات إقليمية، الأمر الذي يؤدّي إلى خلق تحديات كبيرة بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة والترابط الاجتماعي.

يتّسع نطاق آثار تغيُّر المناخ ليطال الإقتصاد الأردني الذي يعتمد على الإستيراد والأمن البيئي والأمن البشري للأفراد. تختلف حدّة هذه التأثيرات على مرونة المجتمعات وعلى النسيج الإجتماعي بحسب الفئات الجندرية والعمر والوضع الإقتصادي والمنطقة (ريفي وحضري) ونمط الحياة والمهنة.

تتأثّر المرأة، بشكلٍ خاص، في الأردن بتغيُّر المناخ نظراً للأدوار التي تمارسها، والمسؤوليات المناطة بها، والتفاوت في الوصول إلى الموارد الطبيعية والفرص الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى عوامل الخطر التي تهدّدها. وتواجه النساء تحدّيات إقتصادية وإجتماعية وثقافية غير متكافئة، وهي أكثر عرضة للتوتّرات الإجتماعية المرتبطة بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، يزداد خطر تعرُّض النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب ارتفاع نسبة الفقر، والتهافت على الموارد الطبيعية الشحيحة، وعدم توازن علاقات القوة.[٣] وعلى الرغم من هذه التحدّيات المعقَّدة، تضطلع المرأة بدورٍ هامٍ في العمل من أجل المناخ. قد يكون إلمام المرأة محدوداً بالمفاهيم النظرية إلا أنّها تملك خبرة عملية ومعرفة تطبيقية بتأثيرات تغيُّر المناخ وصعوبة الوصول إلى موارد المياه، كما لدى النساء شبكات للتحرُّك ومعالجة المسائل على المستوى المحلي.[٤]

لم يتمّ البدء بدراسة المسائل المتعلّقة بالأمن البشري والترابط الاجتماعي وتغيُّر المناخ، وبتغيُّر المناخ والجندر في السياق الأردني سوى مؤخّراً. لذلك، **تبقى أوجه التقاطع بين المناخ والأمن البشري والجندر غير مستكشفة إلى حدٍّ كبير.** لا يقتصر إطار الأمن البشري الذي تمّ تناوله في هذه الورقة البحثية على «الأمن الصلب» كالنزاعات المسلّحة بل ينطوي على نهج متكامل يشمل شعور الفرد بالأمان في أسرته ومجتمعه، والرفاهية، والوصول إلى الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن الاجتماعي الاقتصادي (سبل العيش)، بالإضافة إلى المساواة بين الفئات الجندرية. يرتبط مفهوم الأمن البشري إرتباطاً وثيقاً بمفهوم الترابط الاجتماعي، والذي يتم تصويره هنا كمستوى الثقة ورأس المال الإجتماعي بين أعضاء مجموعات المجتمع وكذلك بين أفراد المجتمع والسلطات والمؤسسات المحلية.

تتناول هذه الورقة البحثية الصلات بين تغيُّر المناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري في الأردن من خلال إستعراض أمثلة لمناهج تنمية محلية وزراعة وإدارة موارد طبيعية، تخلص إلى فهمٍ للآثار الجندرية لتغيُّر المناخ على الأمن البشري والترابط الاجتماعي في الأردن.

نظراً **للتهديدات المتعدِّدة الأبعاد والمتسارعة للأمن البشري والتي يمثّلها تغيُّر المناخ في الأردن ونظراً لتأثير ذلك على المرأة بشكلٍ غير متكافئ، فمن الضروري المباشرة بدعم العمل من أجل المناخ الذي تقوده المرأة والذي يدعم بدوره الترابط الاجتماعي.** تحدّد هذه الورقة البحثية سلسلة نقاط يمكن الانطلاق منها وسلسلة توصيات للجهات المنفِّذة والمانِحة والسلطات لتعزيز الترابط الاجتماعي، ودعم المساواة بين الفئات الجندرية وتحسين الأمن البشري من خلال التخفيف من حدّة المناخ والاستجابة لآثاره.

تم إعداد هذه الورقة البحثية من قِبَل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA وهو مركز أبحاث أردني بالشراكة مع المنظمة الدولية غير الحكومية لبناء السلام – إنترناشونال ألرت، بدعمٍ من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA.

المنهجية المُتَّبعة

إنطوت المنهجية على البحث المكتبي وعلى سلسلة مقابلات أُجريَت مع مُزوِّدين رئيسيين بالمعلومات. تضمّن البحث المكتبي مراجعة المنشورات الأكاديمية التي عالجت موضوع الروابط بين تغيُّر المناخ والجندر والأمن البشري. بالإضافة إلى ذلك، حدّد الباحثون المبادرات المستندة على معلومات تتعلّق بالجندر والتي تدعم مرونة المجتمع لمواجهة تغيُّر المناخ وانعدام الأمن. كما تمّ إجراء مشاورات مع العديد من المُزوِّدين الرئيسيين بالمعلومات (الجدول رقم ١)، وتمّ استقاء الدروس من خبراتهم المُكتَسبة من الأنشطة المُنفَّذة حول تغيُّر المناخ والجندر والأمن.

أُجريت المقابلات مع تسعة من الخبراء الرئيسيين من منظمات دولية ووطنية، بالإضافة إلى هيئات حكومية أردنية، وقد غطّت جوانب تغيُّر المناخ والأمن المائي والأمن الغذائي، مع مراعاة المعيار الجندري. وحرصاً على عدم كشف الهوية، تمّ ترميز كلّ مقابلة وفقاً لما هو موضَّح في الجدول رقم ١.

الجدول رقم ١: رموز المُزوِّدين الرئيسيين بالمعلومات

رمز المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات	وظيفة المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ١	خبير في إدارة الموارد المائية
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٢	خبير في المراعي والأحراج وفي إشراك المجتمع المحلي
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٣	خبير في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخطيط له
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٤	خبير في القضايا الجندرية
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٥	خبير في القضايا البيئية
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٦	عالم إجتماع وخبير في القضايا الجندرية
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٧	متخصِّص في القضايا الجندرية
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٨	متخصِّص في مجال تغيُّر المناخ
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٩	متخصِّص في قضايا الحفاظ على الطبيعة وموارد المياه وتغيُّر المناخ
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ١٠	خبير في القضايا البيئية/خبير في إدارة النفايات
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ١١	مُمثِّل للمجتمع المحلي
المُزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ١٢	خبير في الإدارة الرشيدة لموارد المياه

الأردن وتغيُّر المناخ

يقع الأردن في قلب الشرق الأوسط ويبلغ عدد سكانه ١٠,٨ مليون نسمة مُوزَّعين على ١٢ محافظة، وتشكّل الإناث نسبة ٤٧٪ من إجمالي السكان. يقطن في العاصمة عمان أعلى نسبة من إجمالي السكان وتبلغ ٤٢٪، تليها إربد بنسبة تبلغ ١٨,٥٪ (الرجاء مراجعة الجدول رقم ٢).[٥] واعتباراً من العام ٢٠١٩، راح يقيم في الأردن ٦٧٠٠٠ لاجئ عراقي و١,٣ مليون لاجئ سوري[٦] و ٢,٢ مليون لاجئ فلسطيني،[٧] مما جعل الأردن يحتلّ المرتبة الثانية في العالم من حيث ارتفاع نسبة اللاجئين بالمقارنة مع عدد السكّان.[٨]

الجدول رقم ٢: التركيبة السكانية في الأردن

	المحافظة	عدد السكان في العام ٢٠٢٠		نسبة البطالة في العام ٢٠٢١		نسبة الفقر في العام ٢٠١٠
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	
وسط الأردن	عمان	٢,١٠٠,٥٠٠ (٤٦٪)	٢,٤٣٦,٠٠٠ (٥٤٪)	٢٦,٢٪	٢٥,٦٪	١١,٤
	مادبا	١٠٠,٩٠٠ (٤٧٪)	١١٣,٢٠٠ (٥٣٪)	٣٠,٥٪	٢٧,٨٪	١٥,١
	البلقاء	٢٥٧,٧٠٠ (٤٦٪)	٢٩٨,٩٠٠ (٥٤٪)	٢٧,٠٪	٢٧,٧٪	٢٠,٩
	الزرقاء	٧٢٨,١٠٠ (٤٧٪)	٨١٧,٠٠٠ (٥٣٪)	٣٥,٠٪	٢٣,٥٪	١٤,١
شمال الأردن	عجلون	٩٦,٨٠٠ (٤٨٪)	١٠٢,٦٠٠ (٥٢٪)	٣٩,٧٪	١٨,١٪	٢٥,٦
	إربد	٩٦٨,٣٠٠ (٤٨٪)	١,٠٣٥,٥٠٠ (٥٢٪)	٣١,٠٪	٢٣,٥٪	١٥,٠
	جرش	١٢٨,٨٠٠ (٤٨٪)	١٣٩,٥٠٠ (٥٢٪)	٣٥,٤٪	٢١,٠٪	٢٠,٣
	المفرق	٣٠١,٥٠٠ (٤٨٪)	٣٢١,٠٠٠ (٥٢٪)	٢٢,٦٪	٢٣,٦٪	١٩,٢
جنوب الأردن	الكرك	١٧١,٢٠٠ (٤٧٪)	١٨٧,٢٠٠ (٥٣٪)	٢٢,٦٪	٢٣,٦٪	١٣,٤
	معان	٨٥,٧٠٠ (٤٧٪)	٩٣,٦٠٠ (٥٣٪)	١٥,٤٪	١٧,٠٪	٢٦,٦
	الطفيلة	٥٢,٠٠٠ (٤٧٪)	٥٧,٠٠٠ (٥٣٪)	٣٢,٦٪	٢٣,٧٪	١٧,٢
	العقبة	٩٢,٥٠٠ (٤٣٪)	١٢٠,٥٠٠ (٥٧٪)	٢٧,٩٪	٢٢,٢٪	١٩,٢

تُرتِّب ضغوط تغيُّر المناخ عواقب وخيمة على الإقتصاد الأردني. إنّ الأردن بلد ذات دخل أقلّ من المتوسّط ويبلغ إجمالي الدخل القومي فيه ٤,٢٠٠ دولار أميركي في حين يبلغ المتوسّط العالمي ١١,٦١٠ دولار أميركي، ما يجعله يحتلّ المرتبة ١٢٣ على مستوى العالم.[٩] وعليه، يُعتبر الأردن بلداً متأثراً بالغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري (GHG) أكثر من كونه باعثاً. فينبعث منه حوالي ٢٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون للفرد[١٠] ويحتلّ المرتبة ١٢٩ من بين ٢٦٦ دولة، وفقاً لبيانات البنك الدولي للعام ٢٠١٦. تنبعث أعلى نسبة من مصادر الغازات المسبِّبة للإحتباس الحراري في الأردن من الطاقة (الكهرباء والحرارة) وتبلغ ١٠,٤ مليون طن؛ والنقل وتبلغ ٨,٣ مليون طن؛ والتخلُّص من النفايات الصلبة وتبلغ ٥,٢٥ مليون طن؛ والعمليات الصناعية وتبلغ ٤,٧٧ مليون طن. أمّا قطاع الزراعة فلا يسهم سوى بـ ١,٣٢ مليون طن،[١١] وهو الأكثر تأثُّراً بتغيُّر المناخ.

يتأثّر الأردن بشكل متزايد بالظواهر الجوية البالغة الشدّة كالفيضانات المفاجئة والجفاف، والتي من المرجّح أن تهدّد بدورها مراكز توزيع المياه ومنشآت الصرف الصحي، الأمر الذي يزيد من تلوّث المياه ويؤثّر بالتالي بشكل مباشر على صحة الإنسان.[١٢] بين العامَيْن ١٩٩٠ و٢٠١٨، كانت الفيضانات أكثر الظواهر الجوية البالغة الشدّة تكراراً (٣٧٪) تليها العواصف (١٩٪)، وفقاً لما هو موضَّح في الرسم البياني رقم ١.

الرسم البياني رقم ١: الأخطار الطبيعية السنوية – الأردن (بين العامَيْن ١٩٩٠ و٢٠١٨)[١٣]

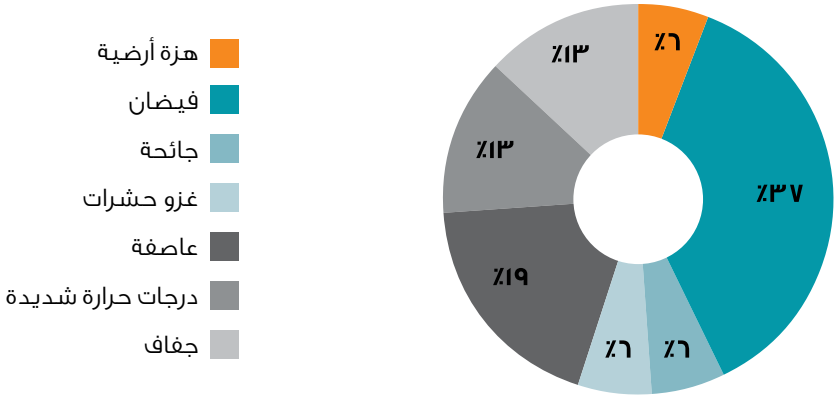

تطال تأثيرات تغيُّر المناخ عدّة قطاعات ويُعَدّ القطاع الزراعي أكثرها عرضة للمخاطر. يرتّب تغيُّر المناخ عواقب وخيمة على الإنتاج الزراعي في الأردن، وبشكلٍ خاص على الريفيين الفقراء الذين يعتمدون بشكلٍ كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. قدّرت مراجعة جاهزية البيانات لإطار عمل سنداي Sendai Framework Data Readiness Review للعام ٢٠١٧ خسائر إقتصادية قدرها ٢٩ مليون دولار أميركي في الأردن بسبب الكوارث الطبيعية، وخسارة في المحاصيل تبلغ ٨٤٠ هكتاراً بين العامَيْن ١٩٨١ و٢٠١٢.[١٤] تتأثّر الزراعة بشكلٍ خاص بتغيُّر المناخ وتتحمّل تبعات ذلك المجتمعات الريفية التي تعتمد على هذا القطاع بشكل متزايد. ويعاني القطاع أصلاً من إرتفاع في معدّل الفقر تبلغ نسبته ٢١٪. ويؤثّر الفقر على عوامل عدّة مثل قدرة المجتمعات على الوصول إلى التقنيات المطوَّرة والمتقدّمة وأنظمة الري للاستجابة بشكلٍ أفضل للظواهر الجوية البالغة الشدّة مثل الجفاف أو الصقيع. إنّ الآثار السلبية التي يعاني منها القطاع الزراعي تطال المرأة بشكلٍ خاص، إذ تضطلع بأدوار رئيسية كمزارعة ومربّية حيوانات وعاملة وصاحبة مشروع في الريف، في حين لا تحظى بوضعٍ إجتماعي يساوي وضع الرجل ولا يمكنها الوصول إلى الموارد للتعامل مع الأحداث المعاكسة سوى بشكلٍ محدود. أيضاً، من المتوقَّع أن تؤدّي التأثيرات المستقبلية إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وازدياد في الاعتماد على الواردات الغذائية، الأمر الذي يهدّد الأمن الغذائي.[١٥] علاوةً على ذلك، يتأثّر قطاع الصحة بتغيُّر المناخ ومن المتوقَّع إنتشار أمراض وفيروسات جديدة بسبب التغيُّرات في درجات الحرارة والتقلّبات في هطول الأمطار.[١٦] وتتعاظم تداعيات تغيُّر المناخ على قطاع الطاقة، لأنّ ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وتدنّيها في الشتاء يؤدّيان إلى ازدياد الحاجة إلى الطاقة بهدف التبريد والتدفئة.

المناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري

"سينتج عن التغيُّرات المناخية القاسية تأثير الدومينو من خلال تقليل الإنتاج الزراعي والغذائي، ما سيقود إلى تهديد وجود ثلث التنوُّع البيولوجي في الأردن، وتفاقُم صعوبة الوصول إلى موارد المياه، وتبديد النظم البيئية وتجمُّعات المياه، والتسبُّب في تدهور سبل العيش الإقتصادية، بالإضافة إلى عواقب خطيرة أخرى غير هذه الأمثلة التي أُدرجت على سبيل المثال لا الحصر. في سياق أزمة اللاجئين السوريين المستمرّة، يمكن أن يقوّض تغيُّر المناخ الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وإلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة، ما من شأنه أن يحوّل هذا التحدّي إلى قضية عالمية تتقاطع مع الجندر والعمر والجغرافيا."

– هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، المرأة الريفية وتغيُّر المناخ في الأردن[17]

وضع إطار للمناخ والترابط الاجتماعي والأمن البشري

ينطوي الأمن البشري على نهج متكامل يشمل شعور الفرد بالأمان في أسرته ومجتمعه، والرفاهية، والوصول إلى الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن الاجتماعي الاقتصادي (سبل العيش)، بالإضافة إلى المساواة بين الفئات الجندرية (الرجاء مراجعة الرسم البياني رقم ٢). يشمل ذلك الوصول الكافي والعادل والشامل للجميع إلى موارد المياه والغذاء والطاقة وإلى الفرص الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحواجز المحدّدة التي يواجهها النساء والرجال من مختلف الخلفيات والأعمار والمؤهلات، بالإضافة إلى العوامل المساعِدة التي يتمتّعون بها، وما إلى ذلك. إنّ السلامة الجسدية والنفسية عنصر أساسي من عناصر الأمن البشري، فهي تشير إلى التحرُّر من العنف المتبادل بين الأفراد والعنف المجتمعي والهيكلي وإلى الشعور بالأمن والسلامة الشخصيَيْن وإلى التنعُّم بالصحة والرفاهية. «بحسب مفهوم الأمن البشري، يواجه الناس العديد من حالات انعدام الأمان التي ينبغي معالجتها بشكلٍ متلازم وشامل. عندئذٍ، سيبدأ الناس بالشعور بالأمان في كافة جوانب حياتهم، وسيتوفّر لهم الدخل والفرص لتحقيق الرفاهية، وسيلمسون الاحترام الكامل لحقوقهم وكرامتهم».[18] تشكّل المساواة بين الفئات الجندرية جزءاً لا يتجزّأ من مفهوم الأمن البشري: «إذا لم تتحقق المساواة بين الفئات الجندرية بشكل كامل وبقيت أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات قائمة، تضيع فرصٌ واعدة بالمساهمة في تحقيق الأمن البشري. على سبيل المثال، إنّ إبعاد المرأة عن سوق العمل يؤدّي إلى انخفاض دخل الأسرة، الأمر الذي يهدّد بدوره الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي وربّما أيضاً الأمن الصحي».[19]

يرتبط الترابط الاجتماعي إرتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن البشري. في هذه الورقة البحثية، يدلّ مفهوم الترابط الاجتماعي على مستوى الثقة ورأس المال الإجتماعي بين أعضاء مجموعات المجتمع، وبين أفراد المجتمع والسلطات والمؤسسات المحلية. تشمل جوانب الترابط الاجتماعي الإيجابي إشراك مختلف الفئات الجندرية والعمرية والمجموعات في صنع القرار، ومستويات عالية من التعاون لتحقيق منافع مجتمعية مشتركة، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاستبعاد والعنف (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) والتوتّرات. تُظهر الدلائل أنّه يمكن للترابط الاجتماعي أن يحسّن طرق التكيُّف مع تغيُّر المناخ إذ غالباً ما تتعامل المجتمعات التي تظهر مستويات عالية من الترابط الاجتماعي بشكلٍ أفضل مع الكوارث الطبيعية أثناء وبعد حدوثها، كما أنها تملك إستجابات مطوَّرة لحالات الطوارئ.[٢٠]

أهمية تطبيق معيار جندري

على الرغم من التقدُّم المُحرَز، **لا تزال المرأة في الأردن تواجه تحدّيات كبيرة في ما خصّ المساواة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. فعلى الرغم من أنّ معدّل إلتحاق المرأة بالجامعات يفوق معدّل إلتحاق الرجل، إلا أنّ حضور المرأة في سوق العمل لا يتجاوز ١٥٪.[٢١] وتؤثّر البطالة بشكل متفاوت على المرأة: ففي العام ٢٠٢١، وصلت معدّلات البطالة الإجمالية في الأردن إلى ما يناهز ٢٥٪، في حين تعدّت نسبة ٣٣٪ بين النساء.[٢٢]

إنّ الأعراف والأدوار الجندرية التقليدية للمرأة تضعها بوجه ضغوط ومخاطر معقّدة متّصلة بصعوبة الوصول إلى موارد المياه وبالصدمات المناخية. في الأردن، تتحمّل المرأة بشكلٍ عامٍّ مسؤولية الأعمال المنزلية كالطهي والتنظيف وإدارة الموارد المائية، بما في ذلك الاقتصاد في استخدام المياه، وذلك يزيد من الضغط الجسدي والنفسي الذي تعيشه سيما عندما تكون المياه شحيحة.[٢٣] ويكون العبء أثقل على المرأة التي تعاني من الفقر وعلى الأسر التي تعيلها المرأة والتي غالباً ما تفتقر إلى الموارد وشبكات الدعم للتعامل مع الصدمات المتعلّقة بالمناخ ومع انعدام الأمن الغذائي.[٢٤] علاوةً على ذلك، سلّطت أبحاث حديثة الضوء على احتمال تزايُد التوتّرات في المنزل ومخاطر العنف الممارَس من قِبَل الشريك الحميم.[٢٥]

يتمّ تجاهل دور المرأة في العمل من أجل المناخ إلى حدٍّ كبير على الرغم من أنّها الأكثر تضرُّراً. لا تزال المرأة غير مُمثّلة بشكلٍ كامل في صنع السياسات المناخية والعمل الرسمي من أجل المناخ، على الرغم من اضطلاعها وخبرتها المباشرة في العمل من أجل المناخ. فيحول العديد من الحواجز دون مشاركة المرأة (وخاصة الريفية) النشطة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته، وتشمل هذه الحواجز الافتقار إلى الشبكات والوصول إلى صُنّاع القرار، وتقييد الوصول إلى المناصب القيادية، ومحدودية الفرص لبناء المهارات والمعارف وتحصيل المعلومات والتكنولوجيات.[٢٦] على الرغم من ذلك، تلعب النساء دوراً نشطاً في الأعمال غير الرسمية من أجل المناخ، لا سيما على المستويات الشعبية. بالنظر إلى هذا الدور النشط على المستوى المحلي وحقيقة أنّ المرأة غالباً ما تكون الأكثر تضرُّراً من صعوبة الوصول إلى موارد المياه، ينبغي على المبادرات الهادفة إلى تأمين المياه والحفاظ عليها على مستوى الأسرة أن تكون موجَّهة بشكل مباشر إلى المرأة. إنّ إدراج مثل هذه الاعتبارات المتعلّقة بالجندر في العمل من أجل المناخ أمرٌ ضروري لأنه غالباً ما لا تفضي التدخُّلات التي لا تراعي نوع الجندر إلى النتائج المطلوبة.[٢٧]

تغيُّر المناخ والترابط الاجتماعي ومرونة المجتمع

يؤثّر تغيُّر المناخ على الأمن البشري والترابط الاجتماعي. يلعب الترابط الاجتماعي دوراً مهماً في بناء التضامن للعمل على زيادة المرونة في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المُحتَملة.[٢٨] ويُعَدّ الترابط الاجتماعي مهمّاً قبل حدوث الظواهر الجوية القاسية كما بعد حدوثها. قبل وقوع مثل هذه الأحداث، ومن خلال تحديد المجموعات في المجتمعات المحلية التي تعاني من نقاط استضعاف مماثلة، يمكن استنتاج التدابير المناسبة التي تؤول إلى زيادة المرونة. بعد حدوث كوارث طبيعية، يمكن للمجتمعات المترابطة إجتماعياً أن تيسّر عمليات التعافي بشكل أفضل.[٢٩]

أظهر الأردن مستوًى من المرونة والترابط الداخلي عند مواجهته للعديد من التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٣٠] غير أنّه، من الضروري تعزيز الترابط الاجتماعي نظراً للتوقّعات المتعلّقة بتغيُّر المناخ. فينبغي أن يعزّز الأردن قدراته التكيُّفية ويوطّد رأس ماله الاجتماعي كي تصبح مجتمعاته مرنة بالفعل في مواجهة آثار تغيُّر المناخ. ينطوي ذلك على ضمان التنمية الشاملة، وتنفيذ التخطيط ومتابعة تنفيذه للتكيُّف مع المناخ والتخفيف من آثاره، ووضع السياسات والقيام بالتدخُّلات على المستويَيْن الوطني والمجتمعي والتي تُشرك المرأة بشكل نشط ولا سيما تلك الأكثر تهميشاً (كالمرأة التي تعيش في المجتمعات الريفية). إنّ العمل من أجل المناخ الذي لا يؤمّن الإشراك ولا يأخذ في الاعتبار مختلف التوتّرات الاجتماعية والعوائق التي تحول دون المشاركة، بما فيها تلك المتعلقة بالجندر، يهدّد بتوسيع فجوة الانقسامات في المجتمع عوضاً عن تحقيق المرونة فيه.

الرسم البياني رقم ٢: العناصر المترابطة للأمن البشري والترابط الاجتماعي والمساواة بين الفئات الجندرية

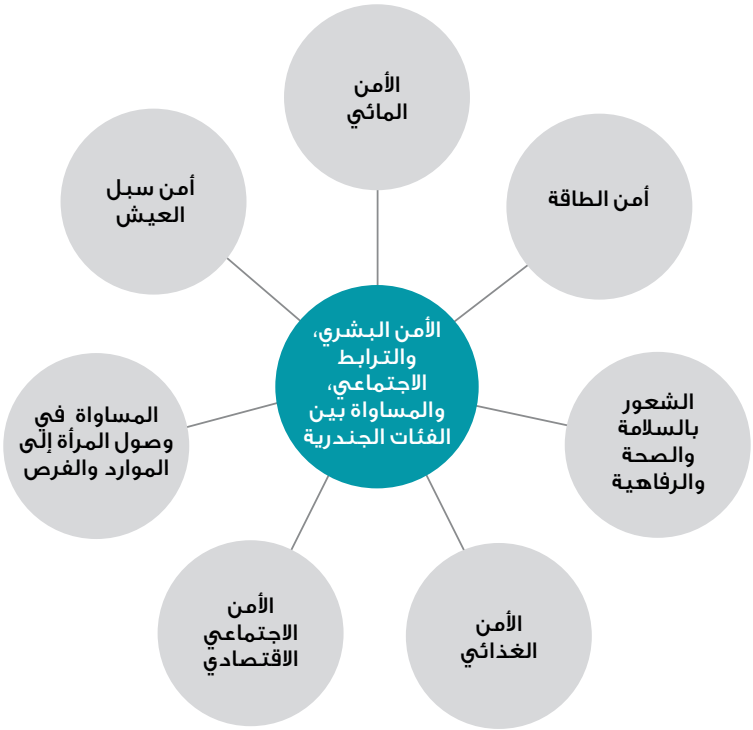

أمن سبل العيش

أدّى ضعف النمو الإقتصادي إلى زيادة الضغط على سبل العيش وعلى الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي يفرض بدوره تفاوتات بين السكان الذين يعجز العديد منهم عن تأمين حاجاتهم ويمكن أن يطال الترابط الاجتماعي بين المجتمعات. يؤثّر ذلك بشكل غير متكافئ على المرأة نظراً لترتيب البلد في مؤشّر الفجوة بين الفئات الجندرية Gender Gap Index (المرتبة ١٣٤) ولانخفاض مستوى مشاركتها في القوى العاملة (١٥٪).[٣١] يرتبط الفقر أيضاً بتدنّي مستويات التعليم والمهارات المهنية التي من شأنها أن تساعد في بناء المرونة وتعزيز الترابط.[٣٢] غالباً ما تتمّ دراسة مسائل الترابط الاجتماعي من زاوية التوتّرات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين والمرتبطة بنسب التوظيف في البلاد، في حين أنّ المعدلات المرتفعة للبطالة بين الشباب والتفاوتات بين الفئات الجندرية في التوظيف تساهمان أيضاً في التسبُّب بالإحباط والظلم. إنّ ضمان سبل عيش مستدامة تحقّق الإشراك وتوفّر الكرامة أمرٌ بالغ الأهمية لضمان أمن سبل العيش. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تناوُل إنعدام الإستقرار الوظيفي أمرٌ مهمّ لمعالجة الأمن الغذائي المترابط مع الصحة والرفاهية من أجل تحقيق الأمن البشري. أيضاً، يمكن للمشاركة في مشاريع تُعنى بالعمل من أجل المناخ وتوفّر مهارات ذات صلة وأنشطة تدرّ الدخل ووصولاً إلى الأسواق أن تخلق فرصاً للمرأة التي سبق أن تمّ استبعادها من المشاركة الإقتصادية (الرجاء مراجعة، على سبيل المثال، حالة مشروع الأعمال التجارية الزراعية الذي تمّ تناوله أدناه).

الأمن البيئي (المياه والطاقة)

الأمن المائي

يُعرَّف الأمن المائي بالآتي: «ضمان إمداد السكان المستدام بكميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة لتأمين استدامة سبل العيش، ورفاهية الإنسان، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكفالة الحماية من التلوّث عن طريق المياه والكوارث المتعلّقة بالمياه، وللحفاظ على النظم الإيكولوجية في جوّ من السلام والاستقرار السياسي».[٣٣] لتحقيق الأمن المائي، يجب تلبية خمسة عناصر رئيسية: إستراتيجية طويلة الأمد ومتكاملة لمعالجة الأمن المناخي، والحوكمة الرشيدة، والتعاون، والاستقرار السياسي، وتمويل الموارد.[٣٤]

إنّ صعوبة الوصول إلى موارد المياه وانعدام الأمن المائي شكّلا تحدياً رئيسياً في الأردن، تفاقم بفعل تعاظم تأثيرات تغيُّر المناخ. لقد انخفضت كمية المتساقطات في الأردن بشكل ملحوظ، ففي حين كانت هذه الكمية تبلغ من ٩ إلى ١٠ مليارات متر مكعب من الأمطار، هي ناهزت في الآونة الأخيرة حوالى ٣ مليارات متر مكعب فقط وهي لا تكفي سوى نسبة ضئيلة من البلاد تتراوح بين ٧ و١٠٪.[٣٥]

غالباً ما يكون تأثُّر المرأة بالأمن المائي بشكل مباشر أكبر من تأثُّر الرجل.[٣٦] عندما لا تتوفّر مياه الشرب الآمنة في المنازل، يقع عبء جمع المياه ومعالجتها إلى حدٍّ كبير على عاتق النساء والفتيات اللواتي غالباً ما يكنّ مسؤولات عن الأنشطة المنزلية كالغسيل والتنظيف والطبخ.[٣٧] وبسبب النقص في المرافق الآمنة للصرف الصحي والنظافة الشخصية في المنزل، يزداد إحتمال التعرُّض للمرض والتحرُّش المنزلي والعنف، ويرتفع إحتمال تقييد قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة مثل التعلُّم وكسب الدخل والتنقُّل بحرية.[٣٨،٣٩] بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف UNICEF، لا يتمكّن العديد من الفتيات من الذهاب إلى المدرسة في أيام الدورة الشهرية بسبب عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية WASH services في المدارس.[٤٠] وفي العادة، عندما يمرض أحد أفراد الأسرة بسبب رداءة نوعية المياه، تقدّم المرأة الرعاية اللازمة.[٤١] أظهر بحث أجرَتْه ميرسي كور Mercy Corps في المناطق التي تعاني من نقص في المياه والمناطق الهشّة في الأردن، مواجهة الأسر التي تعيلها المرأة لصعوبات خلال فترات نقص المياه إذ زاد اعتمادها على المياه المنقولة بالشاحنات الخاصة المملوكة من رجال يعطون أولوية توصيل المياه إلى أقرانهم من الرجال. علاوةً على ذلك، تسبّبت الحاجة إلى شراء المياه المنقولة بالشاحنات في حدوث حزازات بين الزوجَيْن إذ غالباً ما يلوم الأزواج النساء على الإسراف في استهلاك المياه وإهدارها.[٤٢]

أمن الطاقة

في الأردن، تحظى نسبة ٩٩٪ من الأسر بالكهرباء. مع ذلك، تشكّل الطاقة تحدّياً في هذا البلد الذي يستورد ٩٤٪ من موارد الطاقة لديه. فقد زاد إستهلاك الطاقة على مستوى الأسرة بنسبة ٤٠٠٪ في الأردن بين العامَيْن ٢٠٠٥ و٢٠١٨.[٤٣] في الوقت نفسه، تتقلّب أسعار الطاقة وإمداداتها شهرياً، وقد تجبر الزيادات في الأسعار أفقر المُستخدِمين على البحث عن مصدر بديل أقلّ جودة للطاقة والنفط كالحطب أو الفحم أو الروث، مما يفاقم بالتالي تلوّث الهواء داخل المنازل الذي يضرّ بالنساء والأطفال أكثر من إضراره بالرجال بشكل عام إذ يقضي هؤلاء وقتاً أطول في الداخل.[٤٤] من ناحية أخرى، يتمتّع الأردن بإمكانات هائلة غير مُستغلّة تكمن في الإستثمار في الطاقة المتجدّدة، وخاصةً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

تتقاطع أسعار الطاقة مع الأدوار التقليدية للفئات الجندرية وتزيد الضغط على المرأة التي لا تستطيع وضع ميزانية الأسرة إلا بشكل محدود. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي إرتفاع أسعار الكهرباء إما إلى خفض إستهلاكها أو زيادة الإنفاق عليها. فغالباً ما يقرّر الرجل، بصفته مدير الميزانية، المبلغ الذي سيتمّ إنفاقه على إستهلاك الكهرباء، في حين أنّ المرأة تستخدم الكهرباء بشكل رئيسي لإنجاز الأعمال المنزلية. في الأردن، أفادت بعض النساء أنهنّ يمتنعْنَ عن إستخدام الأدوات الكهربائية كالغسالات نتيجة لإرتفاع فواتير الكهرباء. وتقول النساء اللواتي يبقيْنَ في المنزل أنهنّ لا يقمْنَ في كثير من الأحيان بتدفئة المنزل أثناء النهار عندما يكون أعضاء الأسرة الآخرون في الخارج لتقليل فاتورة الطاقة.

الأمن الغذائي[٤٥]

يؤثّر تغيُّر المناخ على كافة أبعاد الأمن الغذائي،[٤٦] **سيما في بلدان مثل الأردن ذات الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة.**[٤٧] من شأن الإرتفاع المتوقّع في درجات الحرارة وانخفاض كمية المتساقطات أن يؤدّيا إلى تراجُع غلّة المحاصيل وإنتاج الغذاء، وبالتالي ازدياد إعتماد البلد على الواردات الغذائية (يستورد الأردن أصلاً ما يقرب من ٨١٪ من إحتياجاته الغذائية المحلية).

سيبلغ إنعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياته في المجتمعات الزراعية الريفية الفقيرة. من المتوقَّع أن تشهد المناطق الشرقية والجنوبية والمناطق الجبلية في الشمال أعلى نسبة تأثُّر بتغيُّر المناخ. كما من المتوقَّع أن تكون المرتفعات الشمالية والمناطق الوسطى كوادي الأردن أكثر حساسية تجاه هذا التغيُّر. وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة وفي العام ٢٠١٠، كان يعيش ١٠٪ من مجموع السكّان الأردنيين في مناطق ريفية، حيث عاش ٣١,٣٪ منهم بمستوى أقلّ من مستوى الطبقة المتوسطة. إنّ الأرض أثمن الأصول بالنسبة إلى سكّان الريف. ولا تمتلك المرأة سوى حوالى ٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية، وبالتالي هي تفتقر إلى التحكُّم بالأراضي الزراعية وتعاني من انخفاض في الأمن الغذائي.

بناءً على مقابلات مختلفة أُجريَت مع خبراء رئيسيين، تمّ الاتفاق على أنّ المرأة العاملة في قطاع الزراعة هي الأكثر عرضة لتغيُّر المناخ.[٤٨] يعتمد مزارعو وادي الأردن بشكل أساسي على العمالة النسائية المؤقتة في مواسم الحصاد لإنخفاض أجورهنّ وحسن أدائهنّ مقارنةً بأداء الرجال. مع ذلك، **لا ينظّم القانون ولا يحمي أولئك العاملات غير الرسميات، وهنّ لا يتمتّعْنَ بتأمين صحي ويتعرّضْنَ لظروف عمل قاسية وأشّعة الشمس المباشرة.** أشار أحد الخبراء إلى أنّ المرأة تميل إلى تجنُّب شرب الماء أثناء العمل بسبب عدم وجود مراحيض، ما يؤثّر سلباً على صحتها. علاوةً على ذلك، إنّ الإنخفاض المستقبلي في إنتاج المحاصيل سيؤثّر بشكلٍ مباشر على ساعات عمل المرأة والدخل الذي تكسبه.[٤٩] وقد بدأ بعض المزارعين يميلون بالفعل إلى تغيير أنماطهم الزراعية لتقليل اعتمادهم على الإستخدام المتكرّر للنساء في القطاف. إنّ النساء عرضة للصرف من العمل، الأمر الذي يرتّب عليهنّ نتائج سلبية على صعيدَيْ سبل العيش والعلاقات الأسرية مثلاً، وتشمل هذه النتائج زيادة العنف الذي يمارسه الرجل تجاه المرأة.[٥٠]

تؤثّر إمكانية الوصول إلى الغذاء في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة بشكل سلبي على النساء اللواتي يتعرّضْنَ لظروف قاسية للحصول على الغذاء الأساسي. على سبيل المثال، في جبل النظيف وهي منطقة حضرية فقيرة، يتعيّن على المرأة أن تمشي لمدّة ساعتَيْن على الأقلّ للوصول إلى مركز الوحدات حيث يمكنها شراء الطعام والمساومة على المنتجات الرخيصة. وبسبب الافتقار إلى وسائل النقل العام، تعود المرأة بأكياس ثقيلة بسيارة أجرة متكلّفةً وقتاً وجهداً ومالاً، وتتعرّض لظروف بيئية قاسية ومخاطر تحرُّش متزايدة.

يؤثّر تغيُّر المناخ أيضاً على الاستفادة من الغذاء والتي ترتبط باستهلاك طعام يوفّر نظاماً غذائياً كافياً ومغذيات أساسية، الأمر الذي يؤثّر على المرأة وبشكلٍ خاص المرأة الحامل. تشير البيانات إلى أنّ ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون يؤدّي إلى انخفاض في تركيز العناصر الغذائية مثل الزنك والحديد، وفي بعض الأحيان البروتين.[٥١] وتكون النساء من كافة الفئات العمرية، وخاصةً الحوامل منهنّ، أكثر حساسية تجاه تأثيرات المغذّيات ونقص الغذاء.[٥٢] في الأردن، ٣٤,٧٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين ١٥ و٤٩ سنة يعانيْنَ بالفعل من فقر الدم.

الأمن الصحي

وثّقت مجموعة متنامية من الدلائل المخاطر على صحة الإنسان التي ترتبط بأخطار المناخ وتشمل الارتفاع في درجات الحرارة وصعوبة الوصول إلى موارد المياه وفقدان التنوُّع البيولوجي وانخفاض المحاصيل الزراعية وازدياد المخاطر الناتجة عن الصرف الصحي (الرجاء مراجعة الرسم البياني رقم ٣).[٥٣،٥٤] على سبيل المثال، تتّصل درجات الحرارة المرتفعة بارتفاع معدّلات نمو الكائنات العضوية المجهرية غير الآمنة في الغذاء والماء. وتؤدّي زيادة حدّة الفيضانات إلى تعطيل محطات معالجة المياه ومحطات التنقية وأنظمة التخلُّص من مياه الصرف الصحي، الأمر الذي يسمح لمياه الفيضانات القذرة أن تتسرّب مرة أخرى إلى أنظمة أنابيب المياه المنزلية.[٥٥] نتيجة لذلك، تزيد أرجحية إنتشار الأمراض المنقولة عبر المياه والأغذية.

تظهر حالات متكرّرة لأشخاص يستخدمون المياه غير الآمنة في مختلف المحافظات الأردنية بسبب نقص المياه، ما أدّى إلى إنتشار جائحة عدوى في المناطق التي تعاني أصلاً من محدودية في أيام ضخّ المياه من قِبَل البلدية. شملت الأحداث الأخيرة في الأردن حادثتَيْ تفشٍّ لأمراض منقولة بالمياه والأغذية في العامَيْن ٢٠٠٧ و٢٠٢١ وبالتحديد في محافظة جرش الشمالية.

الرسم البياني رقم ٣: آثار تغيُّر المناخ على الصحة (الأمراض التي تنقلها المياه والأغذية)[٥٦]

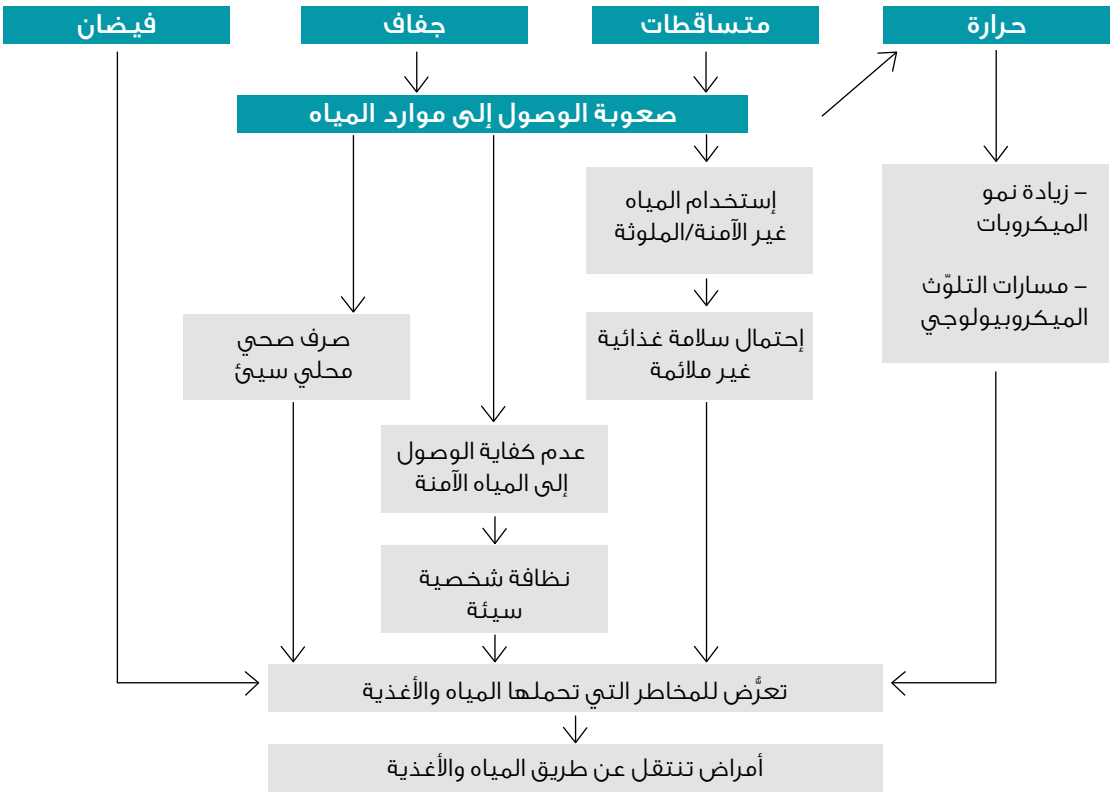

تلعب المرأة دوراً مهماً في كسر دورة عدوى الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه والأغذية، كونها تشغل موقعاً أساسياً بصفتها صانعة القرار بشأن إستهلاك الأسرة.[٥٧]

لا يعاني الأردن حالياً من الأمراض التي تنقلها الحشرات، إنما قد يؤدي هطول الأمطار الغزيرة في المستقبل إلى ظهورها على المدى الطويل إذ أنّهما أمران مترابطان إرتباطاً مباشراً. إنّ العدوى الخبيثة شديدة التأثُّر بتقلُّبات تغيُّر المناخ التي تؤثّر على دورات حياة الحشرات ونواقل العدوى التي تحمل الأمراض وتنقلها.[٥٨] بالإضافة إلى ذلك، فإنّ زيادة تلوّث الهواء الخارجي بفعل الجفاف والغبار والعواصف الرملية تتسبّب بأمراض الجهاز التنفسي وبإلتهاباتٍ كالربو القصبي. ويتسبّب الجفاف بنقص الغذاء وزيادة نسب النقص في التغذية.[٥٩]

مناهج وأدوات الترابط الاجتماعي كسبلٍ محتمَلة لتحقيق مرونة تراعي الجندر في الاستجابة لتغيُّر المناخ

يهدّد تغيُّر المناخ الترابط الاجتماعي وله القدرة على مفاقمة التوتُّرات الاجتماعية. هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فيمكن بناء مجتمع مترابط ومرن من خلال تحديد استجابات للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته تأخذ التوتُّرات المجتمعية المذكورة في الاعتبار وتراعي حساسية النزاع. تسلّط هذه الورقة البحثية الضوء على عددٍ من المشاريع المحلية وتلك التي يمكن تنفيذها على مستوى الأسرة (مثل نشر التوعية القائمة على الدين، والقيام بالأعمال التجارية الزراعية، واعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، وإدارة النفايات المجتمعية، وما إلى ذلك) والتي تهدف إلى تحقيق الترابط الاجتماعي من خلال عدّة مجالات تشمل تحديد البُعد الجندري واعتماده كمعيار. تختلف المشاريع التي تم تناولها في هذه الورقة البحثية من حيث مرحلة التنفيذ، لذلك ظهرت نتائج بعضها والدروس المستقاة منها، بينما لا تزال النتائج تتبيّن في مشاريع أخرى. ويقدّم كل مشروع رؤًى مختلفة حول كيفية النظر إلى الترابط الاجتماعي والأمن البشري والجندر وكيفية تعزيزها كلّها من خلال التدخُّلات المختلفة المتعلّقة بتغيُّر المناخ.

التوعية البيئية القائمة على الدين

إنّ النهج القائم على الدين هو عبارة عن الإستناد على التقاليد والتعاليم الدينية لمجتمعٍ ما بهدف تعزيز الوعي حول المواضيع البيئية مثل الحفاظ على المياه. يحتلّ الإيمان الديني مكانةً مهمة في المجتمعات الأردنية، ويمكن البناء على إيمان مختلف الطوائف الدينية لزيادة الوعي حول تحدّيات الوصول إلى المياه في الأردن.

أنشأت جمعية التعاون الدولي (Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit -GIZ) إطار عمل في المحافظات الشمالية إستهدف من بين الذين استهدفهم الكيانات الدينية الرسمية وسعى إلى تثقيف الزعماء الروحيين والعلماء حول ما يتّصل بتقنيات حماية المياه والحفاظ عليها. بعد ذلك، تمّ نقل هذه المعارف إلى المجتمعات (المسلمين والمسيحيين) عند الاجتماع لأداء صلاتهما الأسبوعية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تم العمل بتقنيات توفير المياه في المساجد والكنائس والتي شكّلت أمثلةً واقعية على فعاليتها وكفاءتها. أيضاً، يشجّع إطار العمل هذا فكرة إدراج المعرفة البيئية والتوعية البيئية ضمن مناهج التربية الدينية في المدارس والجامعات.[٦٠]

علاوةً على ذلك، أطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/إدارة شؤون المرأة بالتعاون مع ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني JFBPW – بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID – برنامجاً يعزّز قدرات الواعظات (عالمات دين إناث) على نشر الوعي بشأن ترشيد إستهلاك المياه والطاقة. ضمن هذا البرنامج، تم تدريب واعظات من ست محافظات مختلفة لمدة ثلاثة أيام، وهنّ بدورهنّ نقلْنَ المعرفة التي اكتسبْنَها إلى النساء في المنازل وشجّعنهنّ على استخدام أجهزة لحفظ المياه ومصابيح كهربائية ذات فعالية من حيث المصروف. أيضاً، تمّ نقل هذه المعرفة إلى الطالبات وتم إعداد وتوزيع دليل توجيهي يبيّن ممارسات إدارة المياه في الحياة اليومية من منظور إسلامي.[٦١]

فرص عمل صديقة للبيئة

تلعب الوظائف الصديقة للبيئة دوراً حيوياً في إحلال الأمن البشري والذي يشمل أمن المياه والغذاء والطاقة، من خلال توفير سبل العيش وضمان حماية البيئة في آنٍ معاً.

الأعمال التجارية الزراعية

تشمل الأعمال التجارية الزراعية كافة الأنشطة التي تندرج ضمن إطار السلسلة الغذائية، بدءاً من تأمين المواد الزراعية الخام إلى إنتاج المنتجات الزراعية وتوصيلها إلى المُستخدِمين النهائيين. تخلق الأعمال التجارية الزراعية فرص عمل «خارج المزارع» يمكنها تحسين الظروف الإقتصادية للمجتمعات المحلية المستضعفة. في الأردن، يُعَدّ الإنتاج والتصنيع الزراعيان أمرَيْن مهمَّيْن للمرأة الريفية التي يمكنها أن تستفيد من المشاركة في مثل هذه الفرص.

إستشهد أحد الأشخاص الذين تمّ إجراء مقابلة معهم أثناء إعداد هذه الدراسة بمثال عن مشروع عنوانه «الوادي» "Wadi" تمّ تنفيذه في إحدى المحافظات الشمالية حيث يسجّل قطاع الزراعة حضوراً قوياً. فقد تمّ اختيار مجموعة من النساء من مختلف المنظمات المجتمعية لإلحاقهنّ بورش عمل مكثّفة لبناء قدراتهنّ حول المهارات الفنية المؤهِّلة للعمل في مشاتل تحضير الشتول. كما شملت تدريبات أخرى مهارات كالتسويق والتعليب مع وضع علامة تجارية على المنتجات النهائية مثل المربّى والخلّ، ما يسهّل وصولها إلى السوق. وقد حقّق المشروع نتيجتَيْن رئيسيّتَيْن. أولاً، حفّز النساء على إنشاء مشاتل خاصة بهنّ وتوفير مصدر للغذاء والدخل لهنّ، بالإضافة إلى فرص عملٍ للنساء المحليات الأخريات. ثانياً، تمكّنت النساء من نقل معارفهنّ إلى مناطق أخرى من البلاد.

سلّط شخص آخر تمّ إجراء مقابلة معه الضوء على أنّه يمكن للأعراف الإجتماعية الجندرية أن تكون شديدة الهيمنة في المجتمع، وأشار إلى وجود معارضة لفكرة مشاركة النساء في العمل الميداني وحضورهنّ ورش العمل. وقد تم تجاوز هذه العقبة من خلال إطلاع العائلات على تفاصيل العمل وتأمين وسائل نقل آمنة للنساء المُشارِكات. ولم تقتصر النتيجة على مجرّد التغلّب على المحرّمات، بل تعزّز الترابط الاجتماعي أيضاً من خلال تفاعل النساء الوافدات من المناطق المختلفة ومن خلال معالجة الحواجز الجندرية التي تحول دون الإشراك.

إعتماد تقنيات نظيفة

إنّ التحوُّل إلى التقنيات النظيفة هو نهج تحويلي يمكن أن يخفّف من الآثار السلبية لتغيُّر المناخ ويبطّئ تطوّره. ولم تشمل هذه المبادرات المرأة إلى حدّ كبير.

في العام ٢٠١٨، تم إطلاق برنامج روابط وادي الأردن Jordan Valley Links لدعم تطوير المهارات الشخصية والتقنية بهدف تعزيز مهارات ترشيد إستهلاك الطاقة بين أكثر من ٥٨٠ سيدة أعمال. كما شجّع البرنامج إعتماد الطاقة النظيفة داخل المجتمعات المحلية. وقد تمكّنت النساء، بعد حضور العديد من ورش العمل والمحاضرات المتعلّقة بالتقنيات النظيفة وبمهارات أخرى، من إنشاء أعمالهنّ الخاصة التي ركّزت على تقديم مصابيح LED للمجتمعات المستضعفة في سبيل التخفيف من إستهلاك الطاقة وتقليص فواتيرها.

الإدارة المتكاملة لموارد المياه IWRM

تعني الإدارة المتكاملة لموارد المياه WRM اتحقيق أقصى استفادة من كلّ قطرة ماء. يشكّل تكرير مياه الصرف الصحي لأغراض مختلفة أحد المناهج[٢] التي تؤدّي إلى عدّة نتائج منها تقليل مخاطر المنافسة والنزاعات على موارد المياه المحدودة.

يمكن لأدوات التكيُّف مثل استخدام أجهزة ترشيد إستهلاك المياه وحفظها واللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية لأغراض الريّ أن توفّر الغذاء والمحاصيل وتتيح الوصول إلى منتجات عضوية صحية مصدرها الحدائق المنزلية. ومن خلال إشراك المجتمعات في الإدارة وصنع القرار، يمكن أن تتأتّى عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه IWRM فوائد إضافية كبناء الروابط المجتمعية والترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي حول تغيُّر المناخ وتقنيات تحقيق المرونة.

تكييف الزراعة مع تغيُّر المناخ من خلال نقل التكنولوجيا إلى المجتمعات المستضعفة

إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المكرَّرة لتحقيق التكيُّف الزراعي على مستوى المزرعة في وادي موسى

شارك أحد الأشخاص الذين تمّ إجراء مقابلة معهم تجربته مع صندوق التكيُّف مع تغيُّر المناخ الذي تم إنشاؤه تحت مظلّة وزارة التخطيط والتعاون. تم تنفيذ مشروع «إعادة إستخدام مياه الصرف الصحّي المكرَّرة لتحقيق التكيُّف الزراعي على مستوى المزرعة في وادي موسى» في محافظة معان الجنوبية حيث تبلغ نسبة الفقر حوالي ٢٦٪ وحيث الإمداد بالمياه محدود. هذا المجتمع البدوي هو أحد «جيوب الفقر» في الأردن وتهيمن فيه الزراعة على الإقتصاد المحلي.[٦٣] ضمن إطار المشروع، سيتمّ إعادة إستخدام حوالي ٢٢,١٩٣,٢٠٠ متر مكعب من مياه الصرف الصحي المكرَّرة سنوياً بغرض الريّ الزراعي.[٦٤] يستهدف هذا المشروع ٢٤٠ أسرة، تضمّ الواحدة منها ما معدّله ٦ أفراد، (٩٦٠ من مالكي الأراضي الذكور و٤٨٠ من مالكات الأراضي الإناث) ممّن استفادوا من جلسات نقل التكنولوجيا وورشات بناء القدرات التي تناولت أهمية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المكرَّرة كخيار لزيادة فرص الوصول إلى المياه. وقد تمّت زراعة ما مجموعه ٣٥٠ دونماً من الأراضي بالأشجار والأعلاف للماشية.[٦٥]

الزراعة البديلة من أجل التنمية

ضمن إطار مشروعٍ مموَّلٍ من المفوضية الأوروبية ينفّذه معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA، يهدف مشروع «التدريب من أجل التغيير: تمكين المجتمع المدني للدعوة إلى وضع سياسات» إلى تمكين وبناء قدرات سبع منظمات مجتمعية في مجال المعارف والمهارات المتعلّقة بالمواضيع البيئية. وتقوم شركة «آفاق الريادة» للتنمية والتدريب بتنفيذ مشروع حول طرق الزراعة البديلة من خلال استخدام نظام الزراعة المائية Hydroponic System للتخفيف من الإفراط في استخراج المياه الجوفية.

دعمت شركة «آفاق الريادة» تنفيذ ثلاث مبادرات مختلفة تستند على نظام الزراعة في المياه DWC وتقنية الأغشية المغذّية NFT في رحاب وبلعما ومدينة المفرق. كما تضمّنت أنشطة المشروع جلسات توعية حول أهمية الحفاظ على المياه والذي تعزّزه هذه التقنيات، ودورات تدريبية حول التحدّيات البيئية والزراعية وعلاقتها بصحة الإنسان، وخيارات ونماذج الزراعة البديلة، وريادة الأعمال في المشاريع البيئية والزراعية، والتشبيك والتعاون بين مختلف المؤسسات المجتمعية مثل المنظمات المجتمعية، وكتابة المقترحات لتمكين نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتركيب ثلاثة أنظمة زراعية بديلة في كلّ منطقة.

ترشيد إستهلاك المياه من خلال تقنيات الحفاظ على المياه

اللجان المُكلَّفة متابعة إستخدام المياه والطاقة بفاعلية في شمال الأردن

في الأردن، غالباً ما تدير المرأة شؤون المنزل وهي مسؤولة أيضاً عن موارد المياه للاستخدام المنزلي. تقوم الجمعية العلمية الملكية بتنفيذ مشروع «لجان متابعة إستخدام المياه والطاقة بفاعلية في شمال الأردن» والذي يتضمّن تركيب أجهزة ترشيد إستهلاك المياه على الحنفيات/الصنابير في منازل الأسر.

جاء على لسان أحد المشاركين في البحث: «شهدت محافظات شمال الأردن زيادة مفاجئة في عدد السكان بسبب تدفُّق اللاجئين السوريين، الأمر الذي يضغط على إمدادات المياه في العديد من القرى، حيث يتم ضخّ المياه بالأنابيب مرّة واحدة كلّ ثلاثة أسابيع لمدّة عشر ساعات». لذلك، إضطرّ الذين يديرون شؤون المنازل إلى تكييف أنشطتهم بما يتوافق مع توفُّر المياه.[٦٦]

أجهزة ترشيد إستهلاك المياه لتعزيز إستدامتها في منطقة صخرة – محافظة عجلون (الشمالية)

ضمن إطار المشروع الممولّ من الإتحاد الأوروبي «التدريب من أجل التغيير: تمكين المجتمع المدني للدعوة إلى وضع سياسات»، تدير المنظمة المجتمعية أم اللولو مشروعاً لضمان الحفاظ على المياه في واحدة من أكثر المحافظات الشمالية معاناةً جرّاء التقطُّع في إمدادات المياه واستنفاد الموارد المائية. أجرت هذه المنظمة المجتمعية العديد من الأنشطة التي هدفت إلى إشراك النساء والرجال في الحفاظ على المياه. وتضمّنت أنشطة المشروع إقامة جلسات توعية لربات المنازل حول الحفاظ على المياه وتوزيع ٦٠٠ جهاز للإقتصاد في إستخدام المياه يُركَّب على الحنفيات/الصنابير. بالإضافة إلى ذلك، جدّدت المنظمة نظام أنابيب المياه لخمسة منازل بعدما كان تالفاً بسبب قدمه واعترائه مشاكل تسرّب. وتمّ تركيب أنظمة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي للريّ في سبع حدائق منزلية.

تجميع المياه وإعادة استخدامها على مستوى الأسرة

يشجّع العيش في حالة صعوبة الوصول إلى المياه العذبة على تبنّي حلول مختلفة. يركّز جزءٌ آخر من المشروع الممولّ من الإتحاد الأوروبي المذكور أعلاه والذي يروّج لتقنيات الحفاظ على المياه في المحافظات الشمالية من الأردن على تركيب وحدات لتكرير مياه الصرف الصحي وذلك لإعادة استخدامها لريّ الحدائق المنزلية. كما تم تدريب مديري المنازل، وهم عادةً من النساء، على استخدام الكمبوست كسماد عضوي في حدائق منازلهم.

حدائق منزلية لتحقيق الإكتفاء الذاتي للأسرة في محافظة الكرك

إنّ تجميع مياه الأمطار هو نشاط آخر يمكن تنفيذه على مستوى الأسرة لتأمين مورد إضافي للمياه. في الجزء الشمالي والجنوبي (المرتفعات) من الأردن، تشكّل نسبة الزراعة البعلية أي التي يقتصر ريّها على الأمطار ٩٠٪.[٦٧] ومن المتوقّع أن تتساقط في الجزء الجنوبي من الأردن كميات أمطار بمعدّلات أعلى وفقاً لتوقّعات تغيُّر المناخ المُدرَجة في مسار التركيز التمثيلي RCP ٤،٥.[٦٨] من هنا، تظهر الحاجة إلى استخدام مياه الأمطار بشكل أفضل لأغراض الريّ. في الوقت الحالي، وفي العديد من المناطق الأردنية، لا يمكن إقامة حدائق منزلية بسبب الموارد المائية المحدودة للريّ. تقوم جمعية زحوم الخيرية العاملة في محافظة الكرك الجنوبية بتنفيذ مشروع يرمي إلى تركيب خزّانات في المنازل لتجميع مياه الأمطار بهدف المساهمة في ريّ الحدائق المنزلية.[٦٩]

إدارة النفايات الصلبة

تولّد النفايات ٧٪ من إنبعاثات الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري في الأردن.[٧٠] وتأتي النفايات الصلبة من مصادر منزلية وتجارية وطبية وصناعية، وينتج ما مجموعه ٩٠٪ من النفايات الصلبة عن النفايات المنزلية.[٧١]

إدارة النفايات الصلبة في معان

في مجتمع ريفي في محافظة معان الجنوبية، قامت إحدى المنظمات المجتمعية التي تُعنى أعمالها بالحفاظ على الطبيعة والناس بتنفيذ مشروع مع مديرات شؤون المنازل وتلامذة المدارس وأصحاب المباني التجارية حول إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها. فتم نشر التوعية بين ٤٠٠ من مديرات شؤون المنازل حول أهمية فرز النفايات وإعادة تدويرها وتم تدريبهنّ وبناء قدراتهنّ.[٧٢] من بين هؤلاء النساء الـ ٤٠٠، تمّ منح الأكثر استضعافاً منهنّ عائداً مالياً مقابل النفايات التي قمْنَ بفرزها وتسليمها، وبلغ عددهنّ ٢٠٠.[٧٣] وتمّ تشجيع تلامذة المدارس على إدراج مفهوم إعادة التدوير ضمن مناهجهم الدراسية وحياتهم اليومية، وبالتالي أصبحوا يتحلّون بمسؤولية إجتماعية وبيئية أكبر.

إنّ انخراط الجهات المعنيّة بطريقة تشاركية في كلّ مرحلة من مراحل المشروع يدعم إشراك الفئات الجندرية

يمكن لإشراك الجهات المعنيّة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنفيذ المشاريع بشكل نشط طوال مراحل المشروع أن يحسّن نتائج إشراك الفئات الجندرية والترابط الاجتماعي للعمل من أجل المناخ. إنّ تحديد الجهات المعنيّة عند تصميم المشروع عبر تبيان الأفراد والمجموعات غير المُمثَّلَيْن بالشكل الكافي أو المُهمَّشَيْن يمكن أن يروّج لنهجٍ تشاركيٍّ يضمن مشاركة الجهات المعنيّة وفقاً لاحتياجاتها المتنوّعة، بما فيها ضعف الوصول إلى موارد المياه والذي يختلف بين النساء والرجال.

من الأمثلة عن المشاريع التي أخذت في الاعتبار إشراك الفئات الجندرية في كافة المراحل، مشروع «زيادة قدرة المجتمعات الفقيرة والمستضعَفة على التحلّي بالمرونة في وجه تأثيرات تغيُّر المناخ في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع مبتكرة تُعنى بالمياه والزراعة لدعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ». وقد نفّذت الجمعية العلمية الملكية/ قسم تغيُّر المناخ هذا المشروع الذي تضمّن برنامجاً من الأنشطة شمل جلسات للتوعية وبناء القدرات والتعلُّم بين الأقران مع تطبيق معيار جندري على طرق الحفاظ على المياه على مستوى الأسرة وعلى مستوى المزرعة. وكفل هذا المشروع المشاركة النشطة للنساء والرجال من خلال تصميمه وأنشطة التوعية التي تمّ إجراؤها أثناء تنفيذه. ذكر أحد الأشخاص الذين تمّ إجراء مقابلة معهم أنّه «يجب أن تأخذ البرامج والمبادرات والإجراءات في الاعتبار المساواة بين الفئات الجندرية أثناء تنفيذ كافة النشاطات بما يمكّن الرجال والنساء معاً أن يساهموا بإحداث التغيير على مستويات مختلفة وبقدرات مختلفة».[٧٤]

الخاتمة

يشكّل تغيُّر المناخ، وبشكلٍ خاص آثاره المتعلّقة بصعوبة الوصول إلى موارد المياه، مخاطر حقيقية على الترابط الاجتماعي والأمن البشري والمساواة بين الفئات الجندرية في الأردن. يتضاءل توفُّر المياه بينما تسوء جودتها وإمكانية الوصول إليها. ويتقلّب إنتاج الغذاء ويتهدّد أمن الطاقة نتيجة الحاجة المتزايدة للتدفئة والتبريد. أمّا الأمن الصحي فهو مُهدَّد بفعل ظهور أمراض وفيروسات جديدة، يتّصل بعضها بتقلّبات درجات الحرارة أو تدهور جودة المياه.

تتأثّر النساء بشكلٍ متفاوت بالأخطار والكوارث المتعلّقة بالمناخ. في الوقت نفسه، وبالنظر إلى الدور الذي تضطلع به المرأة في القطاعات الإنتاجية، يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في العمل من أجل المناخ لا بل أنّها تقوم بذلك بالفعل. بناءً على ذلك، ينبغي على المبادرات التي تهدف إلى زيادة المرونة تجاه تغيُّر المناخ وتحقيق الأمن البشري أن تراعي حساسية الجندر وتأخذ في الاعتبار الضغوط والتوقّعات والأعراف الجندرية.

إنّ الآثار السلبية لتغيُّر المناخ تطال الأمن البشري لسكّان الأردن، لذلك، من المُتوقَّع أن تتّسع هوّة الانقسامات الاجتماعية، الأمر الذي يهدّد الترابط الاجتماعي. يشمل ذلك زيادات ملحوظة في الآثار الجندرية لتغيُّر المناخ والأزمات البيئية، فضلاً عن تفاوتات بين سكان الحضر والريف وبين المناطق وبين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية. فيزيد هذا كلّه من المخاطر التي تنجم عن التوتّرات حول الموارد النادرة والغذاء والفرص الاقتصادية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، من هنا أهمية العمل من أجل المناخ الذي ينطوي على مناهج بناء السلام.

تشير الدلائل المُستمدَّة من المبادرات التي تناولتها هذه الورقة البحثية إلى **أهمية معالجة مواضيع كالإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبناء القدرات ونقل المعارف، وإيجاد فرص العمل الصديقة للبيئة، والتوعية البيئية القائمة على الدين، والتي تعطي الأولوية لبناء الترابط الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الفئات الجندرية كقاسمٍ مشترك.**

التوصيات

توصي هذه الدراسة الجهات المُنفِّذة والسلطات والجهات المانِحة بما يلي:

في البرمجة والتنفيذ

- **ضمان سهولة وصول المرأة إلى أسواق المواد الغذائية وتأمين وسائل نقل آمنة لها:** تفتقر المرأة في المناطق الريفية الفقيرة إلى الوصول الفعّال والميسور التكلفة إلى أسواق المواد الغذائية بسبب النقص في وسائل النقل. إن إنشاء شبكات نقل موثوقة وآمنة (تضمن السلامة الجسدية لمُستخدِمي الطرق وخاصة النساء منهم عند السفر بمفردهنّ) من أسواق المواد الغذائية وإليها سيؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي للمرأة ولأسرتها وبالتالي إلى زيادة مرونتهما تجاه آثار تغيُّر المناخ. قد يتمّ ذلك من خلال جهد تشترك في بذله وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية، يمكن أن يشمل إنشاء محطات للحافلات ومسارات آمنة للحافلات. يمكن إتّباع نهج آخر يتضمّن إنشاء أسواق للمواد الغذائية تكون قريبة من المرأة في المناطق الريفية، على أن يتمّ ذلك بعد إجراء البحث المناسب.

- **تمكين المرأة من خلال زيادة معرفتها بإدارة الموارد والملكية البيئية لتعزيز مرونة المجتمع، وإشراك الرجل في هذه العملية:** لا تملك المرأة الإلمام الكافي بالقضايا البيئية وبآثارها على سبل عيشها. بالتوازي، ينبغي أن يشمل بناء القدرات الرجل لتأمين دعمه لقيادة المرأة في القضايا البيئية. يمكن لذلك أن يساعد في إنشاء بيئات داعِمة للنساء والرجال تجعلهم يعون حقوقهم، ويدركون القضايا والتحدّيات التي تواجهها المرأة بشكلٍ خاص، ويعالجون التوتّرات المُتعلِّقة بدور المرأة في العمل من أجل المناخ، مما يعزّز بالتالي الترابط الاجتماعي.

في صنع السياسات

- **إشراك المجتمعات المُستضعَفة، ولا سيما المرأة الريفية وربّة الأسرة في صنع القرارات وصنع السياسات:** يمكن لإشراك نساء مختلفات من المناطق المُستضعَفة في صنع القرار أن يضمن أخذ وجهات نظرهنّ بعين الاعتبار عند اتّخاذ قرارات تتعلّق بهنّ. فمن الضروري فهم أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل على مستوى الأسرة وكيفية تأثير ندرة الموارد والضغوط البيئية الأخرى عليهما بشكل مختلف لتمكينهما من التعبير عن آرائهما بشكل فعّال حول الأمور التي تؤثّر عليهما وتؤدّي إلى التغيير.

- **وضع سياسة لحماية العمّال غير النظاميين:** تعمل معظم العاملات بشكلٍ مؤقّت وموسمي ويتقاضَيْن أجوراً أقلّ من تلك التي يتقاضاها الرجال فيما يتعرّضْنَ لظروف بيئية قاسية ومخاطر أخرى (كالتحرّش)، بوجود حماية وظيفية محدودة. يجب السعي لضمان حقوقهنّ من خلال أطر قانونية كما يجب دعم الشركات المحلية لتوفير الاحتياجات المختلفة للموظّفات وضمان حماية حقوقهنّ.

- **إدراج قطاع الصحة ضمن الإعتبارات المترابطة حول المياه والطاقة والغذاء والبيئة:** عند تقييم تأثيرات تغيُّر المناخ، من الضروري تقييم الآثار على الصحة (الصحة الجسدية والعقلية) وعلى الرفاهية. فغالباً ما يتمّ إهمال هذا الأمر إنما هو في صميم إهتمامات الناس حول الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة، وحول الآثار المتّصلة بالصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ (سوء التغذية، وما إلى ذلك).

في الأبحاث والدلائل

- **إجراء مزيد من الأبحاث لزيادة الفهم حول تأثُّر النساء والرجال من مختلف الخلفيات الاجتماعية بشكلٍ متفاوت بتغيُّر المناخ** وكيف يمكنهم الاستجابة لتحدّيات تغيُّر المناخ، من خلال جهود التخفيف من وطأته أو التكيُّف معه.

- **يجب أن تكون عملية صنع القرار في استجابات التخفيف من وطأة تغيُّر المناخ أو التكيُّف معه مُستنِدة على دلائل**، أي أن تكون مبنيّة على معطيات تبيّن الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال من خلفيات مختلفة، **وأن تحقّق الإشراك**، أي أن تشمل آراءً متنوعة وأعضاء مختلفين من المجتمع.

في التمويل

- **الإستثمار في المبادرات المجتمعية، خاصةً تلك التي تقودها المرأة، مع دمج مجالات التدخُّل التالية:** الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبناء القدرات ونقل المعارف، وإيجاد فرص العمل الصديقة للبيئة، والتوعية البيئية القائمة على الدين. يجب الحرص على أن تكون المبادرات مبنيّة على فهمٍ دقيق لديناميات الفئات الجندرية ومُصمَّمة لتعزيز الترابط الاجتماعي.

- **تعزيز دعم التدخُّلات التي تُنشئ مساحات تتيح للمرأة القيادة في العمل من أجل الأمن المناخي والإقتصاد الصديق للبيئة:** يجب الاستفادة من الفرص الملموسة القائمة لزيادة المساحات التي تتيح للمرأة الريفية والحضرية من كافة الخلفيات المشاركة بفعالية في المبادرات وقيادتها.

- **تخصيص الميزانيات والأدوات المالية للأعمال من أجل تغيُّر المناخ كي تستجيب للبُعد الجندري وتعطي الأولوية لمشاركة المرأة:** يجب أن تكون الموازنة مراعية لحساسية الجندر وتأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وقدرات الفئات الجندرية. يمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال، الإقرار وإتخاذ الإجراءات، من خلال الدعم المالي مثلاً، للتغلُّب على التحدّيات التي تواجهها المرأة في كثير من الأحيان بسبب عدم مراعاة إشراكها في المبادرات، كمحفِّزات للأعمال، لا سيما في المناطق الريفية.

المراجع

١.مجموعة البنك الدولي، الأردن: تقرير عن البلد يتناول المناخ والتنمية، ٢٠٢٢.
https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7c81ff9b-6f43-5648-be15-b2e2b25d1d33/content
٢.المرجع نفسه.
٣.صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، تغيُّر المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن، موجز بحثي، ٢٠٢٢،
https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_research_brief_on_gbv_and_cc_final_march_8_0.pdf
٤.هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، المرأة الريفية وتغيُّر المناخ في الأردن، ٢٠١٨، ص. ٥،
https://data.unhcr.org/en/documents/download/66494
٥.دائرة الإحصاءات العامة، تقديرات السكان للعام ٢٠٢٠ وبعض البيانات المختارة، ٢٠٢٠.
٦.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، الأردن، نشرة وقائع تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، منصة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.
٧.وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا UNRWA، الأونروا بالأرقام، ٢٠١٩–٢٠٢٠،
https://www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2019-2020
٨.منظمة العمل الدولية ILO، الأردن، شراكة لتحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة.
٩.البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي الحالي)، بيانات، ٢٠٢٠،
https://data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd?most_recent_value_desc=false
١٠.هـ. ريتشي وم. روزر، الأردن: الوضع المحلي لثاني أكسيد الكربون، عالمنا في بيانات، ٢٠٢١،
https://ourworldindata.org/co2/country/jordan
١١.المرجع نفسه.
١٢.معهد سرفانتس Cervantes، الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، حلول المياه والطاقة المستدامة – نحو إنشاء شبكة عالمية. تعزيز الإستجابات المتكاملة للمياه والطاقة كإستراتيجية للعمل من أجل تغيُّر المناخ
https://sdgs.un.org/events/sustainable-water-and-energy-solutions-towards-creation-global-network-strengthening
١٣.منصّة المعارف عن تغيُّر المناخ التابعة للبنك الدولي، قابلية التأثّر، منصة المعارف عن تغيُّر المناخ، https://climateknowledgeportal.world-bank.org/country/jordan/vulnerability ، تمت زيارة الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٣.
١٤.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، التقرير التقييمي النهائي لقدرات الأردن لشراكة CADRI، ٢٠٢٠،
https://data2.unhcr.org/en/documents/details/67193
١٥.ف.تاهريبور وآخرون، المياه في خطر، مستودع المعارف المفتوحة Open Knowledge Repository، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠،
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498
١٦.الحكومة الأردنية، إستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتكيُّف الصحي مع تغيُّر المناخ في الأردن،
http://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/final_draft_nap-2021.pdf
١٧.هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women ، ٢٠١٨، المرجع السابق.
١٨.هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، العلاقة التي تربط المساواة بين الفئات الجندرية وتمكين المرأة والأمن البشري، ٢٠٢٢،
https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2022/04/20220412-UNTFHS-brochure-7.pdf
١٩.المرجع نفسه.
٢٠.د. ماليربا، آثار الحماية الإجتماعية والترابط الاجتماعي على تقبُّل سياسات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ: ما الذي نعرفه أو لا نعرفه في سياق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؟، المجلة الأوروبية لبحوث التنمية، العدد ٣٤، ٢٠٢٢، ص. ١٣٥٨ إلى ١٣٨٢،
https://link.springer.com/article/10.1057/s41287-022-00537-x#citeas
٢١.ر. الزعبي، المرأة في العمل من أجل المناخ في الأردن: خلف الكواليس وما وراء الأرقام، مركز ويلسون، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٢،
https://www.wilsoncenter.org/blog-post/women-climate-action-jordan-behind-scenes-and-beyond-numbers
٢٢.دائرة الإحصاءات العامة، معدّل البطالة بلغ ٨٪ خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢١، http://dosweb.dos.gov.jo/uemp_q22021/
٢٣.صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، ٢٠٢٢، المرجع السابق، ص. ٤.
٢٤.المرجع نفسه، ص. ٦.
٢٥.المرجع نفسه، ص. ٧.
٢٦.المرجع نفسه، ص. ٩؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، ٢٠١٨، المرجع السابق.
٢٧.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٤، مقابلة إفتراضية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
٢٨.د. بوسان، الترابط الاجتماعي: السلاح السرّي للكفاح من أجل تحقيق المرونة المتكافئة في وجه تغيُّر المناخ، مركز التقدُّم الأميركي Center for American Progress، أيار/مايو ٢٠١٥.
٢٩.المرجع نفسه.
٣٠.مجلس السياسات الإقتصادية، خطة النموّ الإقتصادي الأردني ٢٠١٨–٢٠٢٢، https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/JEGProgramEnglish.pdf
٣١.هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، ٢٠١٨، المرجع السابق.
٣٢.الحكومة الأردنية، إستراتيجية الأردن للحدّ من الفقر، ٢٠١٣.
٣٣.الأمم المتحدة، صعوبة الوصول إلى موارد المياه: لجنة الأمم المتحدة للمياه، https://www.unwater.org/water-facts/water–scarcity، تمت زيارة الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٣.

٣٤.منظمة الصحة العالمية WHO، ٢,١ مليار شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة في المنزل، وأكثر من ضعف هذا العدد يفتقر إلى الصرف الصحي الآمن، ٢٠١٧،
https://www.who.int/news/item/12-07-2017-2-1-billion-people-lack-safe-drinking-water-at-home-more-than-twice-as-many-lack-safe-sanitation

٣٥.جوردان تايمز، أزمة المياه في الأردن تشكّل تحذيراً للعالم – تقرير، ١ آب/أغسطس ٢٠٢١،
https://www.jordantimes.com/news/local/jordans-water-crisis-offers-warning-world-%E2%80%94-report

٣٦.المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR، الجندر والمياه: فهم الأمن المائي في الأسرة والمياه والأرض والنظم الإيكولوجية، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦،
https://wle.cgiar.org/thrive/big-questions/what-should-we-be-asking-understand-gender-dynamics-irrigation/gender-and-0

٣٧.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٦، مقابلة إفتراضية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٣٨.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٥، مقابلة حضورية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٣٩.إ. بورغوميو وآخرون، الإنحسار والتدفّق: المجلّد ٢. المياه في ظلّ الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات البنك الدولي، ٢٠٢١.

٤٠.منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف UNICEF، المياه والصرف الصحي والنظافة،
https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene

٤١.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٥، مقابلة حضورية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٤٢.أندرو وس. بورجس ول. بالميولي، التأثيرات الجندرية لتغيُّر المناخ: منطقة حوض نهر الأردن وصعوبة الوصول إلى موارد المياه، الأكاديمية الإقليمية للأمم المتحدة،
http://www.ra-un.org/uploads/4/7/5/4/47544571/13_osce_the_gendered_impacts_of_climate_change.pdf

٤٣.س. ساندري وهـ. حسين ون. الشياب، إستدامة قطاع الطاقة في الأردن: التحدّيات والفرص، الإستدامة، ١٢(٢٤)، ٢٠٢٠، ص. ١٠٤٦٥.

٤٤.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الطاقة الجندرية من أجل التنمية المستدامة. مجموعة أدوات،
https://www.esmap.org/sites/default/files/esmap-files/Gender%20and%20Energy%20for%20Sustainable%20Development_A%20Toolkit%20and%20Resource%20Guide.pdf

٤٥.وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO، يتحقّق الأمن الغذائي «عندما يتمتّع جميع الناس، في كلّ الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والإقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذّية تلبّي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية».

٤٦.وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، البلاغ الوطني الأردني الثالث حول تغيُّر المناخ، عمان، ٢٠١٤،
http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Enviro/climate-changet-from%20batir%20smaller%20version.pdf

٤٧.منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO، تقارير المياه ٣٦، أمن المياه والأمن الغذائي، روما، ٢٠١١، https://www.fao.org/3/i2096e/i2096e.pdf

٤٨.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٢، مقابلة حضورية، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢١، ومقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٥، مقابلة حضورية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٤٩.المرجع نفسه.

٥٠.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٣، مقابلة حضورية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، ومقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٦، مقابلة حضورية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٥١.ل.هـ. ديتريش وآخرون، آثار إرتفاع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على المحتوى الغذائي للمحاصيل الغذائية الهامة، البيانات العلمية ٢(١)، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥، https://doi.org/10.1038/sdata.2015.36

٥٢.ك. سورنسن وآخرون، تغيُّر المناخ وصحة المرأة: الآثار وإتجاهات السياسات، المجلة الطبية PLOS Medicine 15(7) ، ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٨،
https://doi.org/10.1371/journal.pmed.1002603

٥٣.مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي وسبل العيش في كاراموجا – أوغندا، Reliefweb.

٥٤.الحكومة الأردنية، إستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتكيُّف الصحي مع تغيُّر المناخ، المرجع السابق.

٥٥.منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف UNICEF، تحليل الضعف الجغرافي المتعدّد الأبعاد،
https://www.unicef.org/jordan/sites/unicef.org.jordan/files/2020-02/Executive%20Summary-spread-web.pdf

٥٦.الحكومة الأردنية، إستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتكيُّف الصحي مع تغيُّر المناخ، المرجع السابق.

٥٧.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٦، مقابلة إفتراضية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٥٨.منظمة الصحة العالمية WHO، الصحة وتغيُّر المناخ: حالة البلد ٢٠١٥: الأردن.

٥٩.وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ٢٠١٤، المرجع السابق.

٦٠.جمعية التعاون الدولي GIZ، الزعماء الروحيون يدعمون الحفاظ على المياه، N.D ، https://www.giz.de/en/worldwide/31932.html

٦١.ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني JFBPW، ترشيد إستخدام المياه والطاقة في المنزل بفاعلية وفقاً لدليل التعليمات الإسلامية.

٦٢.شركة SNC–Lavalin، نهج نظم للإدارة المتكاملة لموارد المياه،
https://www.snclavalin.com/en/beyond-engineering/integrated-water-resource-management

٦٣.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٣، مقابلة حضورية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٦٤.حكومة الأردن، تقييمات منتصف المدة والسنة الثالثة، زيادة قدرة المجتمعات الفقيرة والمستضعَفة على التحلّي بالمرونة في وجه تأثيرات تغيُّر المناخ في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع مبتكرة تُعنى بالمياه والزراعة لدعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ،
https://www.mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/عرض_تقدمي_لتقرير_تقييم_منتصف_المدة_برنامج_التكيف_مع_التغير_المناخي.pdf

٦٥.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٣، مقابلة حضورية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٦٦.مقابلة أُجريَت مع المزوّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٥، مقابلة حضورية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٦٧.وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ٢٠١٤، المرجع السابق.

٦٨.المرجع نفسه.

٦٩.جمعية زحوم الخيرية (منصة فيسبوك)،https://www.facebook.com/198281894313015/posts/1089561025185093/

٧٠.جوردان تايمز، حملة بلدك بيتك تنشر الوعي بشأن إدارة النفايات الصلبة في الأردن، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١،
https://www.jordantimes.com/news/local/beitakbaytak-campaign-raises-awareness-solid-waste-management-jordan
٧١.المرجع نفسه.
٧٢.مقابلة أُجريَت مع المزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ١٠، مقابلة حضورية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
٧٣.المرجع نفسه.
٧٤.مقابلة أُجريَت مع المزوِّد الرئيسي بالمعلومات رقم ٨، مقابلة حضورية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

إنترناشونال ألرت

البريد الإلكتروني: info@international-alert.org
تويتر: @intalert
الموقع الإلكتروني: www.international-alert.org

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا

البريد الإلكتروني: info@wana.jo
تويتر: @WANAInstitute
الموقع الإلكتروني: www.wanainstitute.org